البناء
السنة الثامنة / الخميس / 16 حزيران 2016 / العدد 2104
Eighth year / Thursday / 16 June 2016 / Issue No. 2104

إقفال مغسل مرملة بسبب تلويثه مياه الليطاني
واجتماع في بلدية زوطر لبحث الأزمة وحماية النهر من المجزرة

أعطى المدّعي العام البيئي في الجنوب القاضي نديم الناشف الأمر بإقفال مغسل مرملة «ف ـ س»، بعدما تبين أنها تتسبب مع غيرها بتلوث مياه نهر الليطاني اعتباراً من منطقة الخردلي ونزولاً نحو جريان النهر المحاذي لبلدات: يحمر، زوطر الغربية والشرقية وقعقعية الجسر، الأمر الذي لاقى ترحيباً من قبل رؤساء بلديات المنطقة الذين طالبوا بإقفال بقية مغاسل الرمول ومعاقبة البلديات التي ترمي مياه مجاريرها الصحية نحو النهر مما يزيد من تلوث مياهه.

وأعطى قائد سرية درك النبطية العقيد توفيق نصرالله الأوامر لفصيلة درك مرجعيون باتخاذ الإجراءات الرادعة لوقف غسل الرمول فوق مجرى الليطاني، وطلب من الفصيلة إفادته عن المخالفات سواء بغسل الرمول أو بالبلديات التي تحول المجارير الصحية إلى مجرى الليطاني تمهيداً لإصدار مذكرات توقيف بهذا الخصوص.

وانعقد في بلدية زوطر الغربية اجتماع حضره نائب رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان حسن فقيه، رئيس اتحاد بلديات الشقيف الدكتور محمد جميل جابر ورؤساء بلديات محاذية لمجرى نهر الليطاني.

وقال رئيس بلدية زوطر الغربية حسن عز الدين: «إننا نشكر المدعي العام البيئي على إقفال مغسل مرملة ونتمنى على المعنيين إقفال بقية المغاسل ومعاقبة البلديات التي ترمي مجاريرها الصحية في نهر الليطاني مما ادى الى هذا التلوث الذي فاقت نسبته الـ60 بالمئة. ونتمنى على الأجهزة الأمنية والقضاء التحرك بأقصى سرعة».

أضاف: «لم نعد نستطيع السكوت لأنه من المعيب أن يفعلوا ذلك. هناك أناس يشربون من النهر وهناك ماشية تشرب من النهر، وسوف نتحرك باستمرار حتى يتوقفوا عن مجزرتهم البيئية بحق تلويث النهر وليعود نهر الليطاني كما كان عروسة الجنوب وقرى النبطية».

وتابع: «لقد اتصلت بمحافظ النبطية القاضي محمود المولى وبقائد سرية درك النبطية العقيد توفيق نصرالله وبدأت الاجراءات طريقها الى معاقبة المرتكبين والمخلين من أصحاب المرامل وتحويل المجاري إلى النهر».

وناشد عز الدين رئيس مجلس النواب نبيه بري والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله «التدخل لحماية الليطاني ومعاقبة من تسبب بهذا التلوث».

وقال رئيس اتحاد بلديات الشقيف أنّ «غسل الرمول في نهر الليطاني أدى إلى تلوثه بنسبة عالية ورمي البلديات لمجاري الصرف الصحي فيه زاد من نسبة التلوث إذ باتت مياه النهر حمراء داكنة الأمر الذي دفع بالأهالي إلى الابتعاد عن ارتياد النهر لهذا الموسم لعدم قدرتهم على السباحة فيه بسبب الأمراض والبكتيريا التي تحتويها مياهه بعدما أدت إلى نفوق الثروة السمكية وضرب الثروة الحياتية المحيطة بالمجرى».

أضاف: «نطالب بالتحرك ونحن مستعدون لكي نكون في عداد المتحركين دفاعاً عن الليطاني ومياهه الذي عجزت إسرائيل عن سرقته رغم أنها أطلقت على عملية احتلالها الأولى للجنوب اسم عملية الليطاني لأنّ مياهه كانت ولا تزال محط أطماعها. وأي تلويث لهذه المياه هو بمثابة احتلال جديد ومخفي لها. ندعو وزارة البيئة والجمعيات البيئية والقوى الأمنية للتحرك العاجل والفاعل لحماية مياه الليطاني من هذه المجزرة التي تفوق أو تساوي طمع العدو الإسرائيلي بها».

أما فقيه فقال: «لقد أطلق العديد من رؤساء البلديات في الجنوب وعلى رأسهم الصديق حسن عز الدين صرخة مدويه للحفاظ على ما تبقى من حياة مائية في نهر الليطاني وقبله جمعيات بيئيه وتنمويه. ومنذ أكثر من عشر سنوات دعونا بلديات القليعه وكفرتبنيت ودير ميماس وأرنون والنبطيه وجمعيات، ونظمنا حملة للحفاظ على نظافة بيئة النهر وبالتالي الحفاظ على أولادنا الذين يسبحون في النهر في المنتجعات التي تشكل متنفساً للناس وهرباً من الحر في الصيف. أما المياه الملوثة التي تُسقى منها المزروعات والحمضيات والخضار وخطورتها على الصحة العامة ومدى انتشار الأمراض فحدث ولا حرج. أما عن المعالجة فيجب أن تأتي في إطار عام تشارك فيها أجهزة الدولة ومصلحة الليطاني التي رفعت الصوت أكثر من مرة، والبلديات من أول النهر من البقاع إلى الجنوب فالمصب، والمجتمع المدني، وأخيراً وسائل إعلام».

أضاف: «أهم الملوثات هي مياه الصرف الصحي، معمل السكر، الدباغات، معامل الكنسروه، ومعامل الألبان ومزارع الدجاج والحيوانات النافقة، والاستعمال الكثيف للمبيدات. من المؤسف أنّ بعض إخواننا العرب يدفعون ملايين الدولارات لتحلية مياه البحر ونحن نلوث نهراً حبانا به الله. نعم لأوسع حملة للحفاظ على أنهار لبنان وأولها الليطاني».

هذا وتنوي عدة بلديات محاذية للنهر تقديم شكاوى ضدّ من أقدم على تلويث النهر إلى القوى الأمنية والقضائية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

اتفاقية تعاون بين وزارة البيئة والجامعة اللبنانية

وقع وزير البيئة محمد المشنوق، قبل ظهر أمس، في مكتبه في الوزارة اتفاقية تعاون مع رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين للتعاون من أجل النهوض بالقطاع البيئي وإعادة تأهيل البيئة المتضررة ونشر الوعي الزراعي والبيئي في لبنان.

حضر حفل التوقيع عميد كلية الزراعة الدكتور سمير المدور والدكتور عبد الحليم منيمنة ورئيسة قسم البيئة في الجامعة الدكتورة ندين ناصيف ومستشارة وزير البيئة الدكتورة منال مسلم والدكتور يوسف دوغان وعدد من رؤساء المصالح في الوزارة.

وتحدث المشنوق لافتاً إلى أنّ «وزارة البيئة تحتاج إلى توقيع هذه الاتفاقية»، وأكد «أنّ الأهداف التي تعمل عليها وزارة البيئة للنهوض بالقطاع البيئي والتوعية للحفاظ على الثروة البيئية وإعادة تأهيل البيئة المتضررة تتلاقى مع اهداف الجامعة اللبنانية، ولا سيما كلية الزراعة». وقال: «هذه الاتفاقية تسمح بتأمين اختصاصيين عند الحاجة بحسب الإمكانيات المتاحة للمشاركة في مواضيع البحث والتدريس والإرشاد البيئي، عبر تبادل الخبرات».

أضاف: «ستسعى وزارة البيئة لتقديم ما أمكن من التجهيزات والمواد والمستلزمات غير المتوفرة في مختبرات الكلية لضمان حسن سير العمل في المشاريع المشتركة بين الطرفين والممولة من الجهات المحلية والدولية، على أن يعمل الفريق الثاني على صيانة هذه الآلات المخبرية».

ولفت رئيس الجامعة اللبنانية عدنان السيد حسين إلى «أننا في الجامعة اللبنانية نتكامل مع كل الجامعات في لبنان ولكن انتهى الزمن الذي تشطب فيه الجامعة اللبنانية من التعليم العالي، وأي دولة في العالم تضعف جامعتها الوطنية لا تكون دولة، والفرنسيون يفتخرون بجامعة السوربون والإيطاليون يفتخرون بجامعتهم في روما التي فيها 120 ألف طالب».

وقال: «نحن في العام الماضي 2014 ـ 2015 خرجت الجامعة 12700 طالب في مختلف الاختصاصات أي تقريباً نصف خريجي التعليم العالي، وتحتوي الجامعة اللبنانية كل الإختصاصات ولا أبالغ إذا قلت إنّ كلية الزراعة تحديداً فيها اختصاص وحيد في الجمهورية اللبنانية هو الطب البيطري عدا عن الهندسة الزراعية والهندسة البيئية التي نحن بصددها اليوم. وقد أعطت كلية الزراعة نتائج مهمة في باريس والجامعات الفرنسية، ودائماً نركز على العلاقة مع الفرنسيين لأنّ جامعتنا في الأساس فرنكوفونية».

أضاف: «إنّ وزارة البيئة هي من أهم الوزارات في الدول وعندما طرحت فكرة الوزارة في لبنان منذ 20 سنة كان البعض يقول هي لزوم ما لا يلزم وإذ بنا نكتشف اليوم أنها لزوم أكثر ما يلزم لأنها ضرورة في الاقتصاد والطاقة والزراعة ومعظم الأنشطة الحكومية التي تحتاج إلى دراسة الأثر البيئي وما أكثرها. ونحن ملتزمون بهذه الاتفاقية مع وزارة البيئة على مدى 5 سنوات ولكن قبل الدخول في أبرز نقاط الاتفاقية أود الإشارة الى دوركم الوطني في هذه المرحلة مرحلة تصدّع العمل المؤسسي الحكومي في الجمهورية اللبنانية وفي مرحلة ضعف مؤسسات الدولة لأسباب معروفة في السياسة ولكنها غير مقبولة لا في الواقع ولا في القانون، ونحن بحكم القانون أن نعتبر أنّ هذه الحكومة يجب أن تكمل دورها وإلا نقع في فراغ خطير».

وتابع: «هذه الوزارة قامت وتقوم بأعمال مشكورة وتقدم دراسات وأفكاراً. وهذه الاتفاقية بيننا تعمل على نشر الوعي الزراعي والبيئي في لبنان من خلال إقامة مراكز ومحطات للبحث العلمي الزراعي والبيئي والإرشاد والتدريب التي يشرف عليها أساتذة وباحثون ومهندسون اختصاصيون متميزون»، معتبراً «أنّ الأهداف المنوي تحقيقها من قبل كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية باستحداثها قسم الهندسة البيئية والموارد الطبيعية تنسجم مع الأهداف المحددة من قبل وزارة البيئة وهي تساعد الفريقين».

ولفت إلى أنّ الجامعة ستتعاون «مع وزارة البيئة من خلال الباحثين والطلاب على القيام بالأبحاث والدراسات التي يتضمنها إطار التعاون في الاتفاقية الحالية، وستضع بتصرف الوزارة ما يتوافر لديها من تجهيزات ومعدات مخبرية وخبرات أجنبية ومحلية من أجل القيام بالأبحاث الضرورية لتنفيذ هذه الاتفاقية»، مشيراً إلى «أنّ كلية الزراعة التي سوف تغطي أنشطتها كافة المناطق اللبنانية، ستكون مركز التواصل المعتمد ما بين الجامعة اللبنانية ووزارة البيئة في ما يتعلق بالشؤون البيئية والزراعية ضمن إطار تنفيذ هذه الاتفاقية».

كما أكد «أنّ الجامعة ستؤمن المستلزمات كافة من قاعات محاضرات ومختبرات لازمة للعمل البحثي والإرشادي والمخبري المشترك».

وتلا رئيس الجامعة نصّ المادة العاشرة وفيه «اتفق الفريقان على إمكانية إشراك فريق ثالث في هذه الاتفاقية عند الحاجة وذلك من أجل تعزيز تطبيق اتفاقية التعاون بينهما وذلك بموجب ملحق خطي موقع من قبل الفرقاء المتعاقدين الذي ينظم أسس التعاون بينهم».

وتمّ الاتفاق بين الفريقين على تأمين الفريق الإداري اللوجستي الذي سيتابع العمل وينسق مع الباحثين والطلاب والمزارعين المعنيين، وأن يكون رئيس مصلحة الموارد الطبيعية في وزارة البيئة مسؤولاً عن متابعة تنفيذ بنود هذه الاتفاقية مع الفريق الإداري في وزارة البيئة، وأن يكون عميد كلية الزراعة مسؤولاً عن متابعة تنفيذ بنود هذه الاتفاقية مع وزارة البيئة.

خلال توقيع الاتفاقية

بلدية الجية والحراك المدني: لمواجهة إحياء مطمر النفايات في كسارة الجية بعاصير

القزي مترئساً الاجتماع في مقرّ البلدية

عقد في بلدية الجية، لقاء شارك فيه رئيس البلدية الدكتور جورج نادر القزي ونائبه وسام الحاج ورئيس لجنة البيئة ووفد من الحراك المدني في إقليم الخروب، تم خلاله التباحث في المعلومات المتداولة عن إعادة إحياء مشروع استحداث مطمر للنفايات في موقع كسارة الجية ـ بعاصير على ساحل إقليم الخروب.

وأبدى القزي قلقه الشديد لما يتم تداوله في هذا الخصوص، محذراً «من صفقة كبيرة يتم تمريرها في المنطقة». ولفت إلى «أهمية وضرورة إنشاء معامل لفرز النفايات ومعالجتها في منطقة الإقليم في مناطق بعيدة عن المواقع السكنية»، كما نبّه من خطورة الأوضاع في الإقليم نتيجة تفاقم تراكم النفايات بشكل كبير».

وشدد المجتمعون، خلال اللقاء، على «أهمية وضرورة إدراج منطقة إقليم الخروب ضمن خطة الحكومة للنفايات»، واعتبروا «أنّ عملية استثناء الإقليم من هذه الخطة تحمل في طياتها أهدافاً خطيرة من شأنها الضغط على أبناء المنطقة والبلديات القبول بإنشاء مطمر في موقع كسارة الجية ـ بعاصير بعد إغراقها بالنفايات».

وحمل المجتمعون «الحكومة والمعنيين بهذا الملف المسؤولية في هذا الشأن»، فيما «أكد الحراك المدني الجهوزية الكاملة لمواجهة هذا المشروع الخطير على أرض الإقليم بشتى الطرق والوسائل». ولفت إلى «أنه بصدد التحضير لجملة من التحركات لصد المشروع عن أرض الجية والإقليم»، وأكدوا «أنّ منطقة الإقليم لم تعد تحتمل مواقع تلوث بيئية جديدة ويكفيها ما عندها».

مزارعو الجنوب: ارتفاع أسعار المحروقات استهداف لنا

دعا رئيس تجمع مزارعي الجنوب عبد المحسن الحسيني خلال لقائه عدد من المزارعين، «المسؤولين في الدولة إلى وقفة ضمير تجاه ما يتعرض له القطاع الزراعي من حصار نتيجة عدم تمكنه من تصدير المنتوجات الزراعية إلى الخارج، ليضاف إلى سلسلة الحروب التي تطال هذا الإقطاع من خلال الارتفاع المتكرر لأسعار المحروقات، لا سيما مادة المازوت، الأمر الذي يؤثر سلباً على إنتاجية المزروعات، لا سيما الصيفية منها، وذلك بسبب الكلفة العالية للري والتي تعتمد على الآبار الإرتوازية في ري المزروعات والبساتين».

أضاف: «رغم غنى لبنان بمياهه العذبة وينابيعه الغزيرة التي تذهب هدراً إلى البحر بسبب عدم توفر السدود الملائمة لحماية هذا القطاع من الجفاف، فإنّ المزارع الجنوبي يعتمد منذ عشرات الأعوام على المتساقطات المطرية السنوية التي تغذي الآبار الإرتوازية والينابيع الطبيعية»، لافتاً إلى أنّ «التلوث الحاصل بمياه الأنهر اضطر المزارع أن يستخدم الآبار الجوفية ويعيد استخراج المياه منها بواسطة المضخات التي تتطلب كمية كبيرة من المحروقات»، متسائلاً: «أين الدعم لمادة المازوت وإلى متى سيبقى المواطن رهينة الاستخفاف به من قبل مؤسسات الدولة»، مطالباً «الوزارات المعنية (الزراعة ـ الطاقة ـ الاقتصاد) رد الظلم عن المزارع وعدم تركه فريسة يصارع وحده وكأنه لا يكفيه الحصار على منتوجاته الغير قادر على تصديرها بسبب الأزمة السورية».

وختم الحسيني محذراً أنه «إذا بقي الوضع على هذا الحال سوف يكون للمزارعين كلمتهم ولن يقفوا من الآن فصاعداً مكتوفي الأيدي أمام ما يحصل»، معتبراً أنّ «الغلاء الغير مبرر كل أسبوع للمازوت بشكل خاص وللمحروقات بشكل عام سوف يحدث ثورة بوجه المسؤولين، وذلك لما لها من تأثير سلبي على كلّ المزارعين اللبنانيين من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، لأنّ المزارع هو المستهدف».

أصحاب المرامل والكسارات في الضنية يقطعون الطريق إلى الهرمل

أغلق أصحاب المرامل والكسارات في منطقة جرد الضنية، الطريق الرئيسية التي تربط الضنية بالهرمل لبعض الوقت احتجاجاً على قرار إقفال المرامل والكسارات في المنطقة، ما اعتبروه قطعاً لمصدر عيش مئات العائلات.

وتجمعت شاحنات متوسطة وكبيرة وسط الطريق قرب منطقة مربين، قبل أن يُعاد فتحها بعد تدخل عناصر قوى الأمن الداخلي.

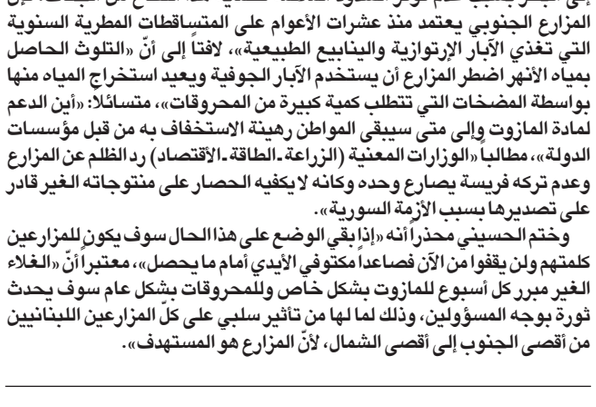

الهيئات الزراعية تُحمّل شهيب تداعيات قرار وقف الاستيراد من سورية

عقد رئيس «اللقاء الوطني للهيئات الزراعية» النقيب جهاد بلوق، مؤتمراً صحافياً، علق فيه على قرار وزير الزراعة أكرم شهيب بوقف استيراد المنتجات الزراعية ذات المنشأ السوري.

وقال: «انتظرنا في المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الزراعة أكرم شهيب مؤخراً، أن يكون قد راجع حساباته وأدرك فداحة ما أقدم عليه بحق اللبنانيين، خصوصاً المزارعين منهم، في قراره المتعلق بوقف استيراد السلع الزراعية ذات المنشأ السوري تحت شعار حماية الإنتاج الوطني».

أضاف: «لم نشأ كلقاء وطني للهيئات الزراعية أن ندخل في سجال تفصيلي مع وزير الزراعة، لأننا لم نر في هذا القرار المتفرد والمتسرع الذي لم يراع فيه أو يشاور فيه الاتحادات والنقابات المعنية بالموضوع، ولم نر فيه إلا قرارا سياسيا بإمتياز لا علاقة له بمصالح المزارعين وحمايتهم. نحن نريد أن يعي وزير الزراعة بأن ليس بيده الأمر والنهي وليس صاحب سلطة يستعملها كيف ما يشاء. فهو وزير موضوع بتصرف المزارعين وخدمتهم وليس العكس».

أضاف: «كلقاء وطني للهيئات الزراعية، واستباقاً لما قد يحدث من مشاكل بيننا وبين سورية بخصوص تبادل السلع الزراعية ذات المنشأ الوطني لكلا البلدين، تم تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين ممثلة من قبل لبنان بوزارة الزراعة عين الوزير شهيب من طرفه المسؤول والمندوب اللبناني، ومن جهة الأخوة السوريين تم تكليف مسؤول في اتحاد المصدرين السوريين، وكان الاتفاق على أن يصار لمعالجة أي مشكلة بخصوص الصادرات والواردات الزراعية بين البلدين عبر هذه اللجنة».

وتوجه بلوق إلى الوزير شهيب سائلاً: «هل كلفت نفسك يوماً ما وطالبت هذه اللجنة بمعالجة أي مشكلة طرأت؟ ولما لم يصل لهذه اللجنة شكاوى؟ فما الذي دعاك لأخذ قرارك الذي فاقم المشكلات؟ علما أن اللقاء الوطني تعاون معك دائما عبر الاجتماعات والتواصل الدوري. فهل من شك لدى أحد بأنّ القرار هو سياسي بحت؟ تعلم أنّ مشكلتنا ليست محصورة بسورية بل بالعديد من الدول التي تزاحمنا وتغرق أسواقنا ولم تقم بإجراءات إلا بحق سورية، فهل من شك أنّ قرارك لم يكن سياسي؟ وكما تعلم إنّ معالجة المشكلة تكمن بشكل أساسي بالتهريب، فبدل أن تطالب الأجهزة المعنية بالقيام بالضبط والمراقبة والتشدد تضع اللوم على سورية، أليست هذه القرارات سياسية بامتياز؟».

وأكد أنّ «هذه الإجراءات تعبر عن تهرب وزار ة الزراعة من القيام بمسؤولياتها الحقيقية في معالجة مشكلة المزارعين التي تقوم على إعتماد سياسة زراعية أساسها الدعم وتخفيض كلفة الإنتاج»، مشدداً على «أننا كلقاء سنتصدى بكل ما أوتينا من قوة لهذا النهج المدمر للقطاع الزراعي، ولن نقبل أن يتم التعاطي مع المزارعين بهذا الأسلوب الفوقي والمتفرد، خصوصاً عندما تدفع الأمور باتجاه الهاوية».

وطالب بلوق وزير الزراعة بـ«التراجع الفوري عن قراره وإصلاح الأمور بطرقها الصحيحة، ونحمله المسؤولية كاملة عن تداعيات هذا القرار على الإقتصاد الوطني برمته. نحن حاضرون للمساهمة في ترتيب الأمور ومعالجة المشكلة التي طرأت وفي تعزيز صمود المزارعين وحماية إنتاجهم».

وسأل بلوق الحكومة: «هل من الطبيعي أن يتفرد وزير الزراعة بهكذا قرارات مؤثرة تسهم بتفاقم مشكلات المزارعين وتنتقل بهم من مشكلة إلى مشكلة أكبر يصعب علاجها وآثارها لا يحتملها المزارعون. ونضع الأمر بيد الحكومة رئيسا ووزراء، وكذلك المجلس النيابي وكل الفاعليات السياسية والنقابية والهيئات الزراعية في لبنان».

مواعيد

يعقد سفير فرنسا في لبنان إيمانويل بون مؤتمراً صحافياً يوم غد الجمعة في تلفريك جونية، في حضور المدير العام ورئيس مجلس إدارة الشركة اللبنانية للتلفريك جو بولس، لمناسبة إطلاق الشراكة بين المركز الفرنسي في جونية والشركة اللبنانية للتلفريك. نقطة التجمع هي محطة إنطلاق التلفريك في المعاملتين عند العاشرة والنصف من قبل الظهر.

وسوف ينعقد المؤتمر الصحافي عند نقطة وصول التلفريك في حريصا عند الحادية عشرة من قبل الظهر.

وستعرض المداخلات المسارين التربويين المخصصين لمواكبة جمهور الزوار من الشباب لدى زيارة التلفريك. فسيكون بمتناول هؤلاء الزوار، الوافدين على نحو فردي أو في إطار نزهة مدرسية، كتيبان يجب إكمالهما باللغة الفرنسية، من شأنهما أن يساعداهم على تحقيق فهم أفضل للنواحي التراثية والتاريخية والتقنية والبيئية لتلفريك جونية.

نسناس إلى رومانيا للمشاركة في مؤتمر جمعية المجالس الاقتصادية والاجتماعية

غادر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني روجيه نسناس إلى رومانيا للمشاركة في المؤتمر الدولي لجمعية المجالس الاقتصادية والاجتماعية الدولية والهيئات المماثلة (AICESIS)، والذي سيعقد في بوخارست بين 16 حزيران و17 منه، في حضور مسؤولي رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية والأعضاء. وستدور المناقشات حول موضوع «الهجرة في أوروبا: دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية تجاه التحديات والمسؤوليات والحلول الممكنة».

وسيترأس رئيس المجلس جلسة حول طبيعة وأسباب وآثار الهجرة في البلدان المضيفة المختلفة من العبور والمنشأ.

نشاطات اقتصادية

● بحث وزير السياحة ميشال فرعون مع سفير ألمانيا مارتن هوث العلاقات الثنائية، خصوصاً على الصعيد السياحي.

● أصدر وزير الاتصالات بطرس حرب صباح أمس قراراً حمل الرقم 1/483 تاريخ 15 حزيران 2016 حول بموجبه من خارج موازنة الوزارة للعام 2016 من الحساب المفتوح بالدولار الأميركي لدى مصرف لبنان باسم المديرية العامة لاستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية إلى حساب الخزينة العامة رقم 36، مبلغ تسعون مليون دولار أميركي (90،000،000) لتغذية حساب الخزينة العامة، وذلك من واردات وزارة الاتصالات عن شهر تموز 2016.

وكان حرب التقى السفير البريطاني هيوغو شورتر.

● عرض وزير الزراعة أكرم شهيب ووزير الصحة العامة وائل أبو فاعور موضوع المواد الزراعية المسرطنة خلال مؤتمر صحافي مشترك عقداه في وزارة الزراعة.

ولفت أبو فاعور إلى أنه وبعد التدقيق في المبيدات الزراعية تبيّن أنّ 45 مبيداً زراعياً منهم 9 سوائل، تسمى شوائب، مسّببة للسرطان وللتشوّهات الخلقية وتؤثر على الحوامل.

● نظم اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان برئاسة محمد شقير لقاء اقتصادياً لبحث سبل تفعيل التبادل التجاري بين لبنان والعراق ومعالجة العراقيل التي تعترض دخول المنتجات اللبنانية إلى السوق العراقية، ومناقشة ملفات أخرى أبرزها ديون رجال الأعمال اللبنانيين لدى العراق، بالتعاون مع مجلس رجال الأعمال اللبناني ـ العراقي والملحقية التجارية في السفارة العراقية في لبنان، في حضور سفير العراق في لبنان عباس العامري، رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، وحشد كبير رؤساء النقابات والجمعيات الاقتصادية والتجار والصناعيين وأصحاب الحقوق اللبنانيين.

● قام وفد ضم 15 صحافياً ينتمون إلى 15 من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بزيارة تفقدية لمشاريع في البقاع يمولها الاتحاد الأوروبي وينفذها صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ESFD.